

إقرار وتعهد نهائي بعدم التعرض
مع شرط جزائي ومسؤولية جنائية ومدنية

البيان	الصفة
.....	تاريخ الإقرار
إقرار وتعهد نهائي بعدم التعرض مع شرط جزائي ومسؤولية جنائية ومدنية.	طبيعة المستند
رقم لسنة جنح	القضية/المحضر

بيانات الأطراف

البيانات	الطرف
السيد/.....، رقم قومي:.....، بصفته الطرف الملتمزم في القضية/المحضر رقم لسنة جنح	الطرف الأول
السيد/.....، بصفته ولياً طبيعياً ومتضامناً مع الطرف الأول في كافة الالتزامات الواردة بهذا الإقرار.	ولي الطرف الأول/المتضامن
السيدة/.....، ويشار إليها في هذه الصيغة بالطرف الثاني.	الطرف الثاني

تمهيد

حيث تحرر المحضر رقم لسنة جنح بشأن واقعة تهديد وابتزاز منسوبة للطرف الأول قبل الطرف الثاني، ورغبةً في إنهاء النزاع صلحاً مع بقاء كافة الضمانات القانونية للطرف الثاني مستقبلاً، فقد اتفق الطرفان على البنود الآتية. ويعد هذا التمهيد جزءاً لا يتجزأ من هذا الإقرار ومكماً ومفسراً لبنوده.

البند الأول — الإقرار بالمسؤولية

يقر الطرف الأول بمسؤوليته الكاملة عن الأفعال محل المحضر وما سببته من أضرار أدبية ومعنوية للطرف الثاني، ويعد هذا الإقرار أساساً لالتزامه بالتعهدات الواردة بهذا الاتفاق وضماناً لعدم تكرار الواقعة مستقبلاً.

البند الثاني — محو ومنع الاحتفاظ بالمحتوى

يقر الطرف الأول بعدم احتفاظه بأي صور أو تسجيلات أو محادثات أو بيانات تخص الطرف الثاني بأي وسيلة تخزين أو حساب إلكتروني، ويتعهد بحذف وإعدام أي محتوى يظهر أو يتم العثور عليه لاحقاً لديه أو لدى أي شخص يتبعه أو تحت سيطرته أو بعلمه.

البند الثالث — عدم التعرض المطلق

يتعهد الطرف الأول وولييه الطبيعي تعهدًا نهائيًا وأبديًا بعدم التعرض للطرف الثاني أو أقاربها أو مسكنها أو محل عملها أو ممتلكاتها بأي صورة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك الحضور أو التتبع أو المراقبة أو الاتصال أو الرسائل أو التطبيقات أو مواقع التواصل أو التعرض عن طريق الغير.

البند الرابع — عدم التواصل أو الإشارة

يتعهد الطرف الأول بعدم محاولة التواصل مع الطرف الثاني بأي وسيلة، كما يتعهد بعدم نشر أو إعادة نشر أو التلميح أو الإشارة إليها أو إلى أي واقعة تخصها أو تمس سمعتها أو حياتها الخاصة بأي وسيلة علنية أو إلكترونية.

البند الخامس — أثر المخالفة

اتفق الطرفان صراحةً على أن أي مخالفة لأي بند من بنود هذا الإقرار تعتبر دليلاً على سوء القصد وتعهد الإضرار، وتعد واقعة جديدة مستقلة تبيح للطرف الثاني اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية فوراً دون حاجة إلى إنذار سابق، وذلك كله مع مراعاة سلطة جهات التحقيق والقضاء في تقدير الدليل.

البند السادس — الشرط الجزائي

يلتزم الطرف الأول وولييه الطبيعي متضامنين، في حالة مخالفة أي بند من بنود هذا الإقرار، بأن يؤديا للطرف الثاني فوراً مبلغاً وقدره 10,000 دولار أمريكي فقط لا غير، كشرط جزائي اتفاقي مستحق بمجرد وقوع المخالفة، ولا يمنع ذلك من المطالبة بتعويض أكبر أو اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية اللازمة.

البند السابع — أثر الصلح والتنازل

يتم التنازل أو التصالح في المحضر رقم لسنة جنح بناءً على هذا التعهد، ويظل هذا الإقرار قائماً وملزماً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية حال الإخلال به، ولا يعد الصلح مانعاً من الرجوع جنائياً أو مدنياً عند وقوع أي تعرض لاحق.

البند الثامن — التضامن والحجية

يلتزم الطرف الأول وولييه الطبيعي بالتضامن الكامل في كافة الالتزامات، ويعد هذا الإقرار سنداً قانونياً ملزماً وصالحاً للاحتجاج به أمام كافة الجهات القضائية والرسمية المختصة.

البند التاسع — طبيعة الصلح والعدول

يقر الطرف الأول بأن العدول عن أقوال الطرف الثاني بالمحضر رقم لسنة جنح تم لإتمام الصلح وإنهاء النزاع فقط، ولا يعد ذلك نفيًا لحدوث الواقعة محل المحضر أو إسقاطاً لآثارها. كما يظل هذا الإقرار وما تضمنه من التزامات و ضمانات قائماً وملزماً قانوناً حال الإخلال به، ويقر الطرف الأول بأن ما صدر عنه كان سلوكاً خاطئاً ومؤذياً للطرف الثاني استوجب هذا التعهد، وأن هذا الاتفاق جاء ضماناً لعدم التكرار واتقاء لأي مساءلة قانونية مستقبلية.



المقر بما فيه

الاسم:	الطرف الأول
التوقيع:	
الاسم:	ولي الطرف الأول/المتضامن
التوقيع:	
الاسم:	الطرف الثاني
التوقيع:	
الاسم:	الشهود - إن وجدوا
التوقيع:	

مكتب الأستاذ / علي القاضي للمحاماة والاستشارات القانونية

